

منظمة روزا لوكسمبورغ مكتب شمال إفريقيا  
سلسلة ورقات بحثية عدد 2

# ديمقراطية أم اقتصاد؟

ما الذي يجب تغييره للخروج  
من الطريق المسدود في تونس؟

يونيو 2022

مها بن قذحة

**ROSA  
LUXEMBURG  
STIFTUNG**

مكتب شمال إفريقيا  
North Africa Office

## مها بن قدحة

باحثة وتعمل كمديرة البرامج الاقتصادية في مكتب شمال أفريقيا بتونس التابع لمؤسسة روزا لوكسمبورغ. ويتمثل عملها الحالي لدى المؤسسة في دعم الشبكات الفاعلة في صنع السياسات الاقتصادية والباحثين والنقابات والحركات الاجتماعية في المنطقة لتطوير وإعادة التفكير في الاستراتيجيات السياسية التقدمية والنماذج الاقتصادية البديلة وترجمة المطالبة بالعدالة الاجتماعية الى مشاريع تحويلية ذات جدوى.

## الفهرس

4	ملخص
4	1. ديمقراطية لم تسمح بثورة اقتصادية
8	2. الاقتصاد على حساب الديمقراطية
13	3. تغيير جذري؟ الاقتصاد بعد 25 جويلية
15	4. الخطر الداهم: أزمة الديون والركود التضخمي
17	5. النظرة المستقبلية: كيفية الابتعاد عن القيود الخارجية والداخلية
21	المراجع

# ديمقراطية أم اقتصاد؟

ما الذي يجب تغييره للخروج من الطريق المسدود في تونس؟

## ملخص:

بعد عشر سنوات من الانتفاضة التي شهدتها الدولة الأولى عربيًا ضدّ الظلم، وجدت البلاد نفسها على مفترق طرق خطير جزّاء فشل العملية الديمقراطية. بينما لم تتعافى تونس بعد من العواقب الوخيمة التي سببها الجائحة، تلقي الحرب في أوكرانيا بثقلها بشكل متزايد على الآفاق الاقتصادية للبلاد وتهدّد أي محاولة للإصلاح المستقبلي. ومع ارتفاع أسعار الواردات واتساع العجز التجاري وارتفاع تكاليف خدمة الديون ونضوب التمويل الخارجي، يتمّ تقديم الاتفاقية الجديدة مع صندوق النقد الدولي على أنّها الطريقة الوحيدة لحل أزمة ميزان المدفوعات. وفي حين تركّز الساحة السياسيّة ما بعد 25 جويلية على إعادة تعريف شروط ممارسة السّلطة لدى البعض والنضال من أجل الشرعيّة لدى البعض الآخر، ستغرق البلاد في أزمة اجتماعية غير مسبوقّة إذا لم يتمّ استخلاص الدروس من هذا العقد من الركود وما لم يتمّ اتخاذ قرارات اقتصادية وإصلاحات دستوريّة وسياسيّة جريئة تقطع مع الماضي. وباعتبار القيود العالمية التي تعيشها البلاد وخارطة الطريق الوطنية الجارية للإصلاحات الدستوريّة والاقتصاديّة، تستخلص هذه الورقة الدروس من نقاط الضعف المؤسسية والسياسية التي أعاقّت العملية الديمقراطية، وتصف صراعات القوى المختلفة التي حدّدت المسار الاقتصادي بعد الثورة. وأخيرا، تقترح سبلا للتفكير ومقترحات ملموسة عاجلة لمعالجة نقاط الضعف هذه في المستقبل.

## 1. ديمقراطية لم تسمح بثورة اقتصادية

تتمثّل إحدى الاستنتاجات واسعة النطاق حول التحوّل الديمقراطي في تونس في أنه على الرغم من الجهود المبذولة لتنفيذ نموذج ديمقراطي ليبرالي، فقد فشل الحماس للديمقراطية في تلبية المطالب الاجتماعية والاقتصادية التي انتفض من أجلها التونسيون خلال انتفاضات ديسمبر 2010 ويناير 2011. وتفيد العديد من التحليلات تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية خلال هذه الفترة الإنتقالية بانعدام الإرادة السياسية لاستجابة لاحتياجات المواطنين و ذلك بسبب الخلافات السياسية الداخلية - والتاريخية - والاستقطاب بين الإسلاميين والعلمانيين بالإضافة الى الفساد المستشري الذي ابتليت به الطبقة السياسية والإدارة بما في ذلك النظام الأمني والقضائي<sup>1</sup>. كما تشير تحليلات أخرى إلى النموذج الاقتصادي<sup>2</sup> القائم

1 International Crisis Group, "La Transition Bloquée: Corruption et Régionalisme en Tunisie", Rapport Moyen-Orient et Afrique du Nord, no. 177, 10 May 2017, متاح على <https://icg-prod.s3.amazonaws.com/177-la-transition-bloquee-corruption-et-regionalisme-en-tunisie.pdf>. See also GIZ, "Enquête Sur la Corruption en Tunisie", www.giz.de/tunisie, December 2020, متاح على <https://inluc.tn/wp-content/uploads/2021/03/GIZ-ETUDE.pdf>

2 Aziz Krichen, 2021 "La Gauche et son Grand Récit, Comprendre L'Économie de Rente", Legal Agenda Tunisie Spécial Issue no. 24, 2022 متاح على [https://legal-agenda.com/wp-content/uploads/Legal-Agenda\\_24\\_Web.pdf](https://legal-agenda.com/wp-content/uploads/Legal-Agenda_24_Web.pdf)

على الرّبع الذي حلّ محلّ رأسمالية المحسوبية التي كانت قائمة في عهد بن علي<sup>3</sup>. ونتيجة لذلك، أخذت ثقة التونسيين في الطبقة السياسية وبشكل أوسع في هذه المؤسسات الديمقراطية في التآكل تدريجيًا تعبيرًا عن إحساس متزايد بالأصوات المسروقة و تعبيرًا عن الإحباط من فشل هذه المؤسسات في إحداث تغيير في الوضع الاجتماعي والاقتصادي لغالبية الشعب.

ويعود هذا المأزق السياسي إلى عوامل معقدة كانت قد تقاطعت أثناء الانتقال الديمقراطي. ويمثّل القانون الانتخابي أحد هذه العوامل المهمة فقد تمّ تصميم هذا القانون منذ البداية من قبل النخب والسياسيين لتلبية متطلبات المجلس التأسيسي ولتعزيز بناء التوافق أثناء صياغة الدستور<sup>4</sup> وليس لإنشاء نظام برلماني واضح المعالم، وهو ما أدّى إلى عدم تمكن مختلف المحطات الانتخابية التي نظمت منذ ذلك الحين من إفراز أغلبية كبرى أو مستقرة، مما أدى إلى حقبه من التوافق بين الائتلافات المتغيرة وغير المتسقة<sup>5</sup>.

وقد ازداد الوضع تعقيدًا بسبب التناقض الدستوريّ الذي قلّل بشكل كبير من السلطات التنفيذية لرئيس الجمهورية - الذي يتمّ انتخابه بالاقتراع العام والذي تركز عليه الإنتظارات السياسية العظيمة للناخبين - وأعطى سلطات تنفيذية حاسمة إلى رئيس الحكومة المعين من طرف الحزب الفائز والذي يجب أن يحصل على تصويت بالثقة من أغلبية أعضاء البرلمان وهو ما مهّد الطريق لـ «سياسة المحاصصة» بين مختلف الائتلافات غير المتماسكة التي شكّلت الحكومات العشر بعد الثورة - بما في ذلك ثلاث تعديلات وزارية - وهو أيضا ما وقرّ للطبقة السياسية دائما سبيلا للتنصّل من مسؤولياتها بالإضافة لتسببه في أزمت مستمرة بسبب تضارب الصلاحيات بين رأسي الجهاز التنفيذي.

وعلى سبيل الذكر لا الحصر، ينص الفصل 77 من الدستور<sup>6</sup> على ما يلي: «يتولّى رئيس الجمهورية تمثيل الدولة، ويختص بضبط السياسات العامة في مجالات الدفاع والعلاقات الخارجية والأمن القومي المتعلق بحماية الدولة والتراب الوطني من التهديدات الداخلية والخارجية وذلك بعد استشارة رئيس الحكومة»، وعلى الرغم من ذلك ظلّ فعليًا تحت فضل رئيس الحكومة لتعيين كبار المسؤولين<sup>7</sup> أو لاقتراح أي ميزات<sup>8</sup> لهاته المهام، كما اقتصر العلاقات الخارجية في إطار الصلاحيات الرئاسية على الزيارات البروتوكولية. وبالفعل، فإنّ المناقشات حول التعاون الثنائي أو متعدّد الأطراف مع الدول الأجنبية كانت تدار تحت

3 Bob Rijkers, Carolin Freund, and Antonio Nucifora, "All in the Family: State Capture in Tunisia", Policy Research Working Paper, no. 6810, World Bank, <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/17726> متاح على

4 Alexander Martin & John M. Carey, "Why Tunisia's Parliamentary Electoral Formula Needs to be Changed", 13 January 2022, Arab Reform Initiative, <https://www.arab-reform.net/pdf/?pid=21020&plang=en> متاح على

5 خاصة بسبب إمكانية التنقل بين الأحزاب بعد الانتخابات.

6 الدستور التونسي الصادر في 27 جانفي 2014، الفصل 77، متاح على [https://www.ohchr.org/sites/default/files/lib-docs/HRBodies/UPR/Documents/Session27/TN/6Annexe4Constitution\\_fr.pdf](https://www.ohchr.org/sites/default/files/lib-docs/HRBodies/UPR/Documents/Session27/TN/6Annexe4Constitution_fr.pdf)

7 على الرغم من أن الفصل 78 ينص على أن رئيس الجمهورية هو المسؤول عن تعيين كبار المسؤولين في الدولة، إلّا أنّه يتمّ تعيين كبار المسؤولين الأمنيين وأعضاء مجلس الأمن الأعلى الذي يرأسه رئيس الجمهورية وفقا لمهامهم. ولذا يتمّ تعويض الأعضاء الدائمين عند التقاعد بأعضاء آخرين بعد ترقيتهم من قبل الوزراء المسؤولين وهو ما يمنح وزير الدفاع والداخلية، ورئيس الحكومة من خلالهم، صلاحيات في هذه التعيينات تتجاوز صلاحيات الرئيس. وتحاول المراسيم الحكومية رقم 70-2017 بتاريخ 19 جانفي 2017 حول مجلس الأمن القومي ورقم 71-2017 الذي ينصّ على إنشاء مركز المخابرات الوطني والصادر عن يوسف الشاهد سحب المزيد من الصلاحيات من الرئيس. كما لا يمكن تعيين محافظ البنك المركزي أو إعفائه إلا بناء على اقتراح من رئيس الحكومة وبعد موافقة الأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس نواب الشعب.

8 لا يمكن للرئيس إلا أن يضع ميزانية للرئاسة. وتشمل هذه الميزانية الخدمات الإدارية المدنية والأمن الرئاسي وعددا قليلا من المؤسسات الأخرى التابعة لرئاسة الجمهورية مثل معهد الدراسات الاستراتيجية.

القيادة الحصريّة لرئيس الحكومة وخاصة لوزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي ووزارة الخارجية، وهو ما خلق في النهاية الكثير من التوتر حول من يقرر ماذا.

وتمثّل اتفاقيات القروض التي دائما ما يتمّ إرسالها إلى البرلمان منقوصة الوثائق<sup>9</sup> مثالا إضافيّا على ذلك، إذ غالبا ما كان يتمّ التّصويت على هذه القروض على أساس مادة واحدة بالإشارة إلى أنّ البرلمان قد وافق على مبلغ قرض معيّن من جهة مانحة معيّنة. كما أنه لم تكن إتفاقيات صندوق النقد الدولي تقدم مطلقا إلى البرلمان لأنها تعتبر اتفاقيات فنيّة ولا تأخذ الشكل القانوني للمعاهدات الثنائية أو متعددة الأطراف أو الدولية التي تتطلب موافقته<sup>10</sup>. وبالمثل وفيما يتعلق بمصادقة الرئيس على مشاريع القوانين، فإنّ دستور 2014 لا يسمح للرئيس مسبقا بمراجعة أو تعديل أو رفض السياسات المتعلقة باتفاقيات القروض كجزء من صلاحياته على مستوى التعاون الدولي. ولا يمكن لرئيس الجمهورية إلّا رفض التصديق أو الدعوة إلى استفتاء، وهو إجراء مكلف للغاية لا سيما في حالة عدم وجود محكمة دستورية كان من الممكن أن تنزع فتيل هذه التوترات وأن تحلّ الخلافات حول الصلاحيات الدستورية وأن تسمح بتعزيز السلطات التعديلية الحاسمة لرئيس الجمهورية، مثل إقالة الحكومة أو حل البرلمان في حالة حدوث أزمة سياسية، وهو ما يفسّر بوضوح عدم حرص الائتلافات البرلمانية على إنشاء المحكمة الدستورية.

ولم يمارس مجلس النواب وظيفته التشريعية بشكل كامل وسليم حيث تمّ إعطاء دستورياً أولويّة التشريع لمقترحات الجهة التنفيذية<sup>11</sup>، بينما تمّ إضعاف مهام الإشراف والرقابة على الحكومة بسبب الثغرات الدستورية التي لا توضّح بالتفصيل آليات هذه الرقابة. وعلى الرغم من أن الفصل 74 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينص على أنّ هذا الأخير مسؤول عن وضع التشريعات التي تنظّم صلاحيات لجانته تجاه السلطات و الجهات خارج المجلس، فإنه لم يتمّ اعتماد مثل هذا التشريع على الإطلاق<sup>12</sup>. وعلاوة على ذلك، فغالبا ما تمّ انتهاك النظام الداخلي للبرلمان، خاصة مع تحكم رئيس البرلمان على تشكيل وقرارات مكتب المجلس المسؤول عن تخطيط النشاط البرلماني، و حيث لم يكن ممكنا قط مسألة هذا الأخير عن إخفاقاته<sup>13</sup>.

ومثّلت رئاسة اللجنة المالية أحد الأدوات القليلة التي كانت بيد المعارضة، لكنها لم تكن أداة كافية حيث تمّ فرض القرارات في النهاية من قبل الأغلبية التي تمثّل الحكومة في اللّجنة. كما واجه النوّاب عقبة أخرى على مستوى الفصل 63 من الدستور والذي ينصّ على أنّ «مقترحات القوانين ومقترحات

9 أعربت لجنة المالية عن استنكارها لهذا في تقرير حديث لها نشرته منظمة بوصلة عبر مشروعها «مرصد المجلس» على النحو التالي: « وجددت اللجنة توصيتها بوجوب إيلاء وثيقة شرح أسباب مشاريع القوانين العناية والدقة اللازمة لتتضمن كل المعطيات والتفاصيل التي تخول فهم المشروع والتداول في شأنه استنادا إلى أسس واقعية ودقيقة، إضافة إلى مد اللجنة بالاتفاقيات المتعلقة بالقروض وملاحقها وكل الوثائق المعنية باللغة العربية وهو مطلب سبق للجنة التقدم به بمناسبة دراستها لعديد الاتفاقيات ولم يلقى تجاوبا من جهة المبادرة التشريعية». متاح على:

[https://majles.marsad.tn/fr/media/show/2975?periodId=2&search=commission&albumtype=&theme=&between=](https://majles.marsad.tn/fr/media/show/2975?periodId=2&search=commission&albumtype=&theme=&between=10)  
10 C. Samson, "L'Encadrement Juridique de la Conditionnalité des Accords de Confirmation du Fonds Monétaire International", Etudes Internationales, vol. 19, no. 4, pp. 651–61

11 بلغ عدد مشاريع القوانين التي بادر بها النواب بين سنتي 2014 و2019 77 مشروعا من جملة 446، حضي 9 فقط منها بالموافقة. ومقارنة بهذا، فقد تم تقديم 361 مشروع قانون من طرف الحكومة حضي 315 مشروع من بينها بالقبول. وتم قبول قانونين فقط من ضمن 207 مشروع قانون و71 اقتراحا من النواب بين سنتي 2019 و2024، بينما تم تبني 117 مشروع قانون من أصل 132 مشروعا حكوميا، معظمها اتفاقيات قروض.

12 Hamza Mighri and Maxime Poulin, "The Role of Parliaments in SSG: The Case of Tunisia", 2020, DCAF Geneva Center for Security, متاح على [https://www.dcaf.ch/sites/default/files/imce/PRD/Role\\_Parliaments\\_Tunisia.pdf](https://www.dcaf.ch/sites/default/files/imce/PRD/Role_Parliaments_Tunisia.pdf)

13 انظر توصيات منظمة بوصلة حول تعديل النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، <https://majles.marsad.tn/fr/media/show/2351>

التعديل المقدمة من قبل النواب لا تكون مقبولة إذا كان إقرارها يخل بالتوازنات المالية للدولة التي تم ضبطها في قوانين المالية»<sup>14</sup>. وبالتالي، فإنه قد تم جعل المقبولية المالية لتعديل ما أو قانون ما رهين تقدير الحكومة أي وزير المالية. وغالبا ما تم رفض معظم التعديلات التي اقترحها النواب، سواء من الائتلاف أو المعارضة بسبب هذه القاعدة. وعلاوة على ذلك، فإن الفصل 129 ينص على أن «تستشار هيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة وجوبا في مشاريع القوانين المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وفي مخططات التنمية»<sup>15</sup>. ولكن لم يتم إنشاء هاته الهيئة قط.

و فعليا لم تكتب البرامج الاقتصادية للأحزاب السياسية إلا على المناشير أثناء الحملات الانتخابية. وبمجرد انتخابها، لم يتم تبني أو التفاوض حول تنفيذ أي برنامج مشترك يعبر عن رؤاهم الاستراتيجية داخل الائتلافات الفائزة<sup>16</sup>. أما بالنسبة لمسار اللامركزية، فإن الاعتماد المالي على الحكومة المركزية للبلديات المنتخبة حديثا أعاد إنتاج نفس التناقضات وفشل في الوفاء بوعوده للحد من التفاوتات الاجتماعية والجهوية وفي تحسين الخدمات العامة، وذلك بالرغم من برامج المساعدة الإنمائية الضخمة التي تلقّتها الحكومات. وحتى في 2013، عندما واجهت تونس أعمق أزمة سياسية بعد اغتيال شكري بلعيد ومحمد البراهمي، أحد أبرز شخصيات اليسار التونسي، فقد فشل الحوار الوطني بقيادة رباعي الحوار الوطني التونسي في اقتراح خارطة طريق اقتصادية بالتوازي مع الخارطة السياسية<sup>17</sup>.

اقترن المأزق السياسي والدستوري بعدم إنشاء المحكمة الدستورية<sup>18</sup> ولم يتح هذا أي فرصة تذكر لإضفاء تغيير ملحوظ على المشهد السياسي. في حين عانت البلاد إلى جانب الاضطرابات السياسية من أزمات خارجية وداخلية تسببت في آثار اقتصادية دراماتيكية: الحرب في ليبيا<sup>19</sup> وأزمة الهجرة الناجمة عن عودة آلاف العاملين من سوق العمل الليبي والاضطرابات السياسية والهجمات الإرهابية التي استهدفت القطاع السياحي بالإضافة إلى الجفاف والزيادات في أسعار السلع الدولية والاضطرابات الاجتماعية المستمرة وانخفاض إنتاج الفوسفات وانخفاض عائدات السياحة وانخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد أدت هذه الأزمات الداخلية والخارجية مجتمعة إلى انخفاض النمو واستمرار ارتفاع معدلات البطالة وتزايد تدهور عجز ميزان الدفعات، الأمر الذي دفع البلاد نحو مزيد من الاقتراض الخارجي وأجبرها على تنفيذ إصلاحات تقشيفية كان قد فرضها دائئوها.

14 الدستور التونسي، 27 جانفي 2014، الفصل 63.

15 الدستور التونسي، 27 جانفي 2014، الفصل 129.

16 Maha Ben Gadha, "La Justice Sociale: L'Objectif Inatteignable de la Révolution Tunisienne", Rosa Luxemburg Stiftung, 2017, متاح على <https://rosaluxna.org/wp-content/uploads/2022/05/RLS-TUN-justice-sociale-06-02-2017.pdf>

17 ركّز الحوار الوطني في عام 2013 بشكل أساسي على تسريع التصديق على الدستور وتعيين حكومة تكنوقراط كان من المفترض أن تدير الشؤون الجارية وإنهاء المرحلة الانتقالية من خلال تشكيل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والمصادقة على قانون الانتخابات. ولكن لم يمنعها ذلك من تحقيق شروط اتفاق الاستعداد الائتماني لصندوق النقد الدولي حرفيا.

18 Aida Delpuech & Samia Hanachi, "Without a Constitutional Court, We Have No Defence Against Authoritarianism", Inkyfada.com, 2021, متاح على <https://inkyfada.com/en/2021/07/29/constititional-court-delay-kais-saied-tunisia/>

19 انظر:

Emanuele Santi, Saoussen Ben Romdhane, and Mohamed Safouane Ben Aïssa's "Impact of Libya's Conflict on the Tunisian Economy: A Preliminary Assessment", AFDB, 2011,

متاح على

<https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/The%20Impact%20of%20Libyan%20Conflict%20on%20Tunisia%20ENG.pdf>

## 2. الاقتصاد على حساب الديمقراطية

لم تعد النقاشات البرلمانية سوى مسرحاً لاستعراض وتعداد العيوب بين الأحزاب التي لا تملك أجندة اقتصادية تستجيب للاحتياجات الحقيقية للمواطنين، ومساحة للبتّ التلفزيوني للنزاعات السياسية والعنف لأغراض انتخابية. وقد أدّى ذلك إلى خلق الظروف الملائمة للشعبوية وتفاقم الاستقطاب وتعزيز التدخّل الخارجي في السياسة الداخليّة. وفي هذه الأثناء، وقع تسيير الاقتصاد من خلال سلسلة من برامج المساعدة الفنية الخارجية من أجل اعتماد القوانين والمراسيم بالتعاون الوثيق مع الإدارة المركزية والجهات المانحة الدولية.

وخضعت دفعات صرف القروض الي مصفوفة من الشروط المنسّقة والمتّفق عليها من قبل مختلف المقرضين<sup>20</sup>، وقد تمّ استخدامها لترسيخ التوجه النيوليبرالي للاقتصاد وتثبيت المكانة الهامشيّة للبلاد ضمن الهيكلية المالية والنقدية الدولية<sup>21</sup>، محافظين بذلك على المصالح الاستراتيجية والتجارية و الأمنية للدول المانحة. وقد سمحت الأموال الجديدة بالحفاظ واجهة الديمقراطية وتجنب انهيارها من خلال السماح للبرجوازية المحلية والطبقة الناشئة الجديدة بالاستفادة منها، بالإضافة الى تغيير القوانين ذات الصبغة الإقتصادية للبلاد بحيث تخدم مصالح الطبقات الرأسمالية المتشابكة داخل تونس وخارجها.

وبالرغم من استنكار ممثلين أجنب وأجانب وحتى مسؤولين تونسيين عدم تنفيذ تونس لإصلاحات اقتصادية جريئة، فإن هذه التصريحات كانت تصدر كلما ظهرت مقاومة للإصلاحات الأكثر إيلاما للشعب. إذ تهدف هذه الإجراءات بشكل أساسي إلى تقليص كتلة أجور القطاع العام - وبالتالي تستهدف القواعد الرئيسية للاتحاد العام التونسي للشغل - وترهق القدرة الشرائية للتونسيين العاديين من خلال زيادة الضرائب - وبالتالي أيضا تستهدف قواعد الأحزاب السياسية - كل ذلك من أجل خفض عجز الميزانية وعلى وجه الخصوص العجز الأولي<sup>22</sup> للسماح بسداد الديون. فكانت الطبقة السياسية الحاكمة، العالقة بين مصالح الدائنين الدوليين والقيود الانتخابية الداخلية، تتأرجح بين مصالح الطرف الأول من خلال الموافقة على القوانين المرفقة باتفاقيات القروض لتلقّي الأموال وهي قوانين ترمي إلى تعزيز الإمتيازات القانونيّة للمستثمرين الأجنب<sup>23</sup>، ومصالح الطرف الثاني عن طريق الاقتراب أكثر فأكثر من البرجوازية المحليّة والطبقة الناشئة الجديدة من خلال منحهم مزايا اقتصادية في شكل تراخيص استيراد وتصاريح استخراج الموارد والإعفاءات والهبات الضريبية والعفو الجنائي<sup>24</sup> مقابل دعمهم السياسي والمالي.

20 يمكن إلقاء نظرة خاطفة على مصفوفة الإصلاحات التي نفذتها تونس في إطار مبادرة «الشراكة مع إفريقيا»

والمؤسسات المسؤولة عن تمويلها ومراقبتها من خلال هذا الرابط:

<https://www.compactwithafrica.org/content/dam/Compact%20with%20Africa/Countries/Tunisia/Tunisia%20-%20Updated%20CwA%20Reform%20Matrix%20-%20April%202021.pdf>

21 Colin Powers, "Chronicles of a Death Foretold, Democracy and De-Development in Tunisia", Noria Research, April 2022, متاح على [https://noria-research.com/wp-content/uploads/2022/04/Noria-Research\\_Chronicles-of-a-Death-Foretold\\_2022\\_ENG-1.pdf](https://noria-research.com/wp-content/uploads/2022/04/Noria-Research_Chronicles-of-a-Death-Foretold_2022_ENG-1.pdf)

22 العجز الأولي هو عجز الميزانية قبل خدمة الدين .

23 مثل قانون الاستثمار الجديد لعام 2016 وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص لعام 2017 وقانون تعزيز مناخ الاستثمار لعام 2019.

24 Amna Guellali, "La Réconciliation Économique Rénait de ses Cendres", Nawaat, May 2017, متاح على <https://nawaat.org/2017/05/10/la-reconciliation-economique-renait-de-ses-cendres/> and

Mohamed Haddad, A Tunis, "le Parlement Tunisien Vote une Loi Controversée sur la Corruption", Le Monde Afrique, 14 September 2017, متاح على [https://www.lemonde.fr/afrique/article/2017/09/14/a-tunis-le-parlement-tunisien-vote-une-loi-controversée-sur-la-corruption\\_5185758\\_3212.html](https://www.lemonde.fr/afrique/article/2017/09/14/a-tunis-le-parlement-tunisien-vote-une-loi-controversée-sur-la-corruption_5185758_3212.html)

وبينما اعتمدت السلطة التنفيذية بشكل أكبر على الأجهزة الأمنية لإسكات أصوات الفئات غير الممثلة (أي أصحاب الشهادت العليا العاطلين عن العمل والفقراء في المناطق الداخلية المهمشة والشباب في الأحياء الشعبية الحضرية ومشجعو كرة القدم، والذين شكّلوا كتلة المقاومة الرئيسية في الشوارع والذين استمرت ظروفهم الاجتماعية في التدهور والذين لم يكن يشملهم أي مسار للتفاوض ولم يتمّ تصوراً أي عملية ديمقراطية شاملة لخدمة مصالحهم). بينما قد سمحت الحرب ضد الإرهاب للحكومات المختلفة والتعاون في مجال الهجرة بالحصول على تمويلات ثنائية إضافية من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وعززت النهج الأمني للحكومات لحل التوترات الاجتماعية.

وعلى الرغم من انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال الفترة الانتقالية، إلا أن المستويات المرتفعة لصرف الأموال كانت بمثابة إشارة لرؤساء الحكومات المتعاونين لتحفيز درجة التزامهم بتنفيذ الإصلاحات المطلوبة. حيث تلقت حكومة مهدي جمعة في 31 جانفي 2014 أكبر قدر من الدفعات التي منحها صندوق النقد الدولي لتونس في تاريخها، وذلك بعد يومين فقط من موافقة المجلس على حكومته التكنوقراطية، على الرغم من أن مهمتها كانت من المفترض إدارة تصريف الأعمال حتى بلوغ الانتخابات<sup>25</sup>. وخلافا لما يشاع، دائما ما كانت الاضطرابات السياسية والحكومات غير المستقرة و الأغلبية الضعيفة وسيلة ضغط بيد الدائنين وذلك باستخدام ضغط سداد الديون وخفض التصنيف الائتماني للدفع في تنفيذ ما يسمّى «بالإصلاحات الهيكلية» التي لا تهدف في الواقع إلى الاستجابة لاحتياجات المواطنين من حيث التوظيف أو الحياة الكريمة، بل ترنو فقط إلى ضمان سداد الديون وزيادة إغراق البلاد في نموذج التبعية الهيكلية التي حوصرت فيه لعقود<sup>26</sup>.

وقد ركزت المرحلة الأولى من الإصلاحات الممتدة بين 2012 و2016 تحت قيادة البنك الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وبنك التنمية الآسيوي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير وبنك الاستثمار الأوروبي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على المزيد من تحرير إطار الاستثمار<sup>27</sup>، في حين ركّز صندوق النقد الدولي بشكل أكبر على هيكلية القطاع المالي والنقدي بما في ذلك الحدّ من تدخّل البنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي وخفض قيمة الدينار واعتماد قانون استقلال البنك المركزي المثير للجدل، والذي ألغى إمكانية التمويل المباشر للبنك المركزي لعجز ميزانية الدولة وحصر دوره في استهداف التضخم. ولقد حوّل هذا الاستقلال الزائف البنك

25 انظر صندوق النقد الدولي في تونس: المعاملات مع الصندوق من 1 ماي 1984 إلى 30 أبريل 2022 متاح في

[https://www.imf.org/external/np/fin/tad/extrans1.aspx?memberKey1=970&endDate=2099-12-31&finposition\\_flag=YES](https://www.imf.org/external/np/fin/tad/extrans1.aspx?memberKey1=970&endDate=2099-12-31&finposition_flag=YES)

26 Fadil Ali Riza, "Perpetual Periphery: IFIs and the Reproduction of Tunisia's Economic Dependence", The Impact and Influence of International financial institutions on the Middle East and North Africa, Frederick Ebert Stiftung 2020, متاح على <https://library.fes.de/pdf-files/bueros/tunesien/16107.pdf>

27 ينص التقرير القطري للبنك الدولي لسنة 2012 بوضوح على ما يلي: «يقدم برنامج تقييم القطاع المالي الأسس التحليلية للمساعدة الفنية وإصلاحات السياسات التي سيدعمها البنك ومؤسسة التمويل الدولية وصندوق النقد الدولي لمساعدة الحكومة على تعزيز القطاع المالي. وتشمل الإصلاحات ذات الأولوية إعادة هيكلة وإعادة رسملة البنوك المملوكة للدولة». وقد تمّ فعلا تقديم خطة إنقاذ البنوك الثلاثة الكبرى التي تعاني من قروض عائلة بن علي المتعثرة في عام 2015. ويذكر نفس التقرير أن: «إصلاح السياسات ذات الأولوية هو تبسيط لقانون الاستثمار... وستدعم الخدمات الاستشارية لمؤسسة التمويل الدولية في تونس هذه الأجندة أيضا من خلال مساعدة السلطات في تبسيط قانون الأعمال وتحسين قانون المنافسة والاستثمار وتنفيذ الإصلاحات القانونية... وستقدم مؤسسة التمويل الدولية مشورتها للحكومة بشأن عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص للبنية التحتية». وهذا ما حدث تماما عندما تمّ اعتماد قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص في 27 نوفمبر 2015. وتمّت الموافقة أخيرا من قبل صندوق النقد الدولي على قرض التسهيل الائتماني الممدد في ماي 2016 بعد المصادقة على قانون البنك المركزي الجديد وقانون البنوك وقانون الإفلاس في أبريل 2016. لاحقا تمّ اعتماد قانون الاستثمار الجديد وقانون المنافسة الجديد في سبتمبر 2016 مع الدعم المالي من البنك الدولي.

إلى أداة لتراكم الأرباح من خلال منح امتيازات غير مبرّرة<sup>28</sup> للبنوك الخاصة المملوكة للبرجوازية المحلية<sup>29</sup> والتي تموّل صناعاتها فقط، ولبنوك المملوكة للأجانب والتي تسمح بتحويلات إضافية لأرباحها إلى الخارج.

ثم نفّذت المرحلة الثانية من الإصلاحات في الفترة الممتدة من 2016 إلى 2020 خلال برنامج التسهيل الائتماني الممتد التابع لصندوق النقد الدولي والذي وضع شروط التقشّف من خلال الرقابة الصارمة على السياسات المالية والنقدية. فعلى مستوى الميزانية ولضمان سداد الديون - وهو ما يسمى رسميًا استعادة التوازن المالي والاقتصادي الكلي - التزمت حكومة الشّاهد أمام صندوق النقد الدولي بتخفيض العجز الأولي إلى 3% من الناتج المحلي الإجمالي في 2019. وقد أدّى ذلك إلى خفض الإنفاق الاجتماعي والاستثماري وإلى تسقيف الرواتب، وتجميد الانتداب في القطاع العام في 2016 و2017 و2018، بالإضافة إلى إدخال تغييرات على النظام الضريبي وزيادة معدلات الضرائب الغير تدريجية في 2017 و2018، وزيادة في الأسعار لقائمة طويلة من المنتجات<sup>30</sup>. وأثر هذا الضغط الضريبي بشكل أساسي على المواطنين وعلى الشركات الصغيرة، ممّا أدّى إلى انتهاك مبدأ الإنصاف الجبائي المنصوص عليه في الفصل 10 من الدستور<sup>31</sup>. وتسببت تدابير التقشّف هذه في استياء متزايد بين الفئات الضعيفة العديدة في المجتمع<sup>32</sup> من جراء انخفاض القدرة الشرائية وتدهور جودة الخدمات العامة وظروف العمل و المعيشة<sup>33</sup>. وفي سنة 2019 أدّت وفاة 14 رضيعا حديثي الولادة بقسم التوليد وطب الرضع في مستشفى الرابطة بالعاصمة بسبب عدوى المستشفيات الناجمة عن خطأ بشري ووفاة 12 عاملة فلاحية بعد ذلك بسبب وسائل النقل غير الآمنة<sup>34</sup> إلى اندلاع احتجاجات في جميع الجهات ممّا اضطرّ الحكومة إلى إطلاق حوارات قطاعية حول الصحة والنقل والطاقة لم تسفر عن شيء.

وكان القمع البوليسي السبيل الوحيد لإسكات الاحتجاجات. فبعد دخول كل قانون مائيّة حيّز التنفيذ، أصبح كل شهر جانفي شاهدا على الانتهاكات ضد المتظاهرين وعلى اعتقال مئات الشباب<sup>35</sup>. وكانت

28 من خلال إقراض البنوك للدولة بنسبة فائدة مربحة جدا قصيرة الأجل، خاصة مع معدلات الفائدة المرتفعة التي يطبقها البنك المركزي التونسي.

29 مثل مجموعة المبروك (بنك تونس العربي الدولي) ومجموعة اللومي (البنك التونسي الكويتي) ومجموعة الدغري (الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة) ومجموعة بن يدر (بنك الأمان).

30 أولا، تم وضع قائمة طويلة من المنتجات التي كانت تخضع لمعدلات منخفضة لضريبة القيمة المضافة على قائمة المعدلات الأعلى خلال سنة 2017، ومن ثم رفع قانون المالية لسنة 2018 جميع معدلات ضريبة القيمة المضافة بمقدار يتراوح بين نقطة إلى نقطتين بالإضافة إلى إتوات إضافية وضرائب استهلاك أخرى. وأضيفت إلى ذلك قرارات الزيادات العامة في أسعار المياه والكهرباء والنقل والبنزين وبطاقات شحن الهاتف والسكن واستخدام الإنترنت وغرف الفنادق والمواد الغذائية مثل الفواكه والخضروات.

31 Amine Bouzaïene, "Tax Justice in Tunisia: An Ideal Crushed by Debt Policies", Friedrich Ebert Foundation November 2021, متاح على <https://library.fes.de/pdf-files/bueros/tunesien/18725.pdf> - See also legal agenda Tunisia no. 22, August 2021, متاح على [https://legal-agenda.com/wp-content/uploads/Legal-Agenda\\_Tunisia\\_22.pdf](https://legal-agenda.com/wp-content/uploads/Legal-Agenda_Tunisia_22.pdf)

32 ارتفع معدل التضخم ليليلج مستويات غير مسبقة، حيث وصل إلى 7,5 % في ديسمبر 2018.

33 Hafawa Rebhi, "Sick Tunisia: Austerity and Vested Interests Destroying Health Services, Middle East Eye, April 2017, متاح على <https://www.middleeasteye.net/news/sick-tunisia-austerity-and-vested-interests-destroying-health-services>

34 Thierry Brésillon, Les Ouvrières Agricoles, ces Sacrifiées du Modèle Agricole Tunisien, Middle East Eye, May 2019, متاح على: <https://www.middleeasteye.net/fr/reportages/ouvrieres-agricoles-les-sacrifiees-du-modele-agricole-tunisiens>

35 لمزيد من المعلومات، راجع تقارير انكفاضة حول الاعتقالات والأشخاص الذين قتلوا على يد الشرطة، <https://inkyfada.com/fr/webdoc/tuehttps://inkyfada.com/fr/webdoc/tue%2%b7es-par-la-police-depuis-2011-les-violences-policieres-en-chiffres/>

انظر أيضًا تقارير منظمة العفو الدولية حول تونس <https://www.amnesty.org/fr/documents/mde30/0380/2019/fr/> و <https://www.amnesty.org/fr/documents/mde30/0085/2019/fr/>

التوترات الاجتماعية عالية لدرجة أن دول الاتحاد الأوروبي والإدارة الأمريكية حذرت مواطنيها من أعمال شغب محتملة وطالبتهم بتجنب المظاهرات والحشود.

وبالرغم من ذلك، تلقت حكومة الشاهد قروضا أكثر من أي حكومة انتقالية أخرى من قبل صندوق النقد الدولي ومؤسسات أخرى ثنائية ومتعددة الأطراف خلال فترة حكمها. وعلى الرغم من أن الشرط الأول لتسريح اقساط الدعم المالي الكلي للاتحاد الأوروبي كان احترام حقوق الإنسان، يبدو أن الوعد بتسريع إبرام اتفاقية تجارة حرة عميقة وشاملة قبل نهاية ولاية المفوضية الأوروبية السابقة مثل حجة كافية للاتحاد الأوروبي لتجاهل النهج القمعي للمؤسسات التونسية تجاه الاحتجاجات. لكن في النهاية، لم يتم إبرام الاتفاقية خاصة وأن تحالفا وطنيا واسعا للمجتمع المدني ضمّ الاتحاد العام التونسي للشغل عبأ لرفضها<sup>36</sup>. و لكن رغم عدم إبرام الاتفاقية فقد تمّ تمرير أجزاء منها في البرلمان على شكل قوانين<sup>37</sup> من أجل الحصول على دفعات من المساعدات المالية الكليّة للاتحاد الأوروبي. وخلال العام نفسه، قام الاتحاد الأوروبي برفع التجميد على أموال عائلة المبروك - عائلة صهر بن علي - التي كان قد جمدها سابقا<sup>38</sup>.

وأما على الصعيد النقدي ونظرا لاعتماد شروط صندوق النقد الدولي، فقد الدينار التونسي ما يقارب 40 في المائة من قيمته. ووضع هذا الانخفاض في قيمة العملة المؤسسات العمومية التي تنشط في القطاعات الاستراتيجية والتي تعتبر مستوردا صافيا للمنتجات الأساسية في صعوبات مالية عميقة، على غرار شركة الكهرباء والغاز التونسية وديوان الحبوب والصيدليّة المركزيّة. وبحسب المرصد التونسي للاقتصاد، فإنّ الأثر التراكمي لسعر الصرف على الدين العام المستحق في الفترة الممتدة من 2016 إلى 2018 كان أكبر بخمس مرّات من إجمالي الدفعات الواردة من صندوق النقد الدولي خلال نفس الفترة<sup>39</sup>.

على الرغم من سياسة الإدماء التي فرضتها حكومة الشاهد على التونسيين لتقليص العجز الأولي في 2018، فإنّ أثر انخفاض سعر الصرف (8.91%) المتراكم مع أثر ارتفاع فوائد الديون (2.64%) على مديونية الدولة قد ألغى تمامًا هذه المحاولات لتقليل العجز الأولي<sup>40</sup>. وتذبذب معدل النمو بين 1.1 و 2.9 في المائة، ولم ينخفض متوسط معدل البطالة قطّ إلى أقل من 15 في المائة، حيث بلغ 33.4 في المائة بين الفئة العمرية 15-24 عاما وارتفع معدّل الفقر متعدّد الأبعاد إلى 28.97 في المائة من السكان وكان هذا حتى قبل اندلاع أزمة الوباء<sup>41</sup>.

وضربت أزمة كوفيد-19- الاقتصاد التونسي الضعيف الذي شهد ركودا تاريخيا بنحو 9- في المائة سنة 2020. فأتت الأزمة الصحية على جميع القطاعات الاقتصادية خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة

36 Karim ben Said, "BLOCK' Aleca, Principale Revendication du 1er Mai", la presse.tn, May 2019, <https://lapresse.tn/5332/block-aleca-principale-revendication-du-1er-mai/>

37 مثل قانون الصحة والصحة النباتية الذي يهدف إلى التقارب التنظيمي مع معايير الاتحاد الأوروبي في القطاع الزراعي. وسيسمح هذا القانون في النهاية بوصول أفضل إلى الأسواق للمنتجات الزراعية الأوروبية.

38 Amna Guellali, "La Réconciliation Économique Renait de ses Cendres", Nawaat, May 2017, <https://nawaat.org/2017/05/10/la-reconciliation-economique-renait-de-ses-cendres/>

39 Imen Louati and Chafik Ben Rouine, "Impacts of Tunisia's Currency Devaluation", Briefing Paper, Tunisian Observatory of the Economy, 2021, [http://www.economie-tunisie.org/sites/default/files/fmi\\_impact\\_of\\_tunisia\\_currency\\_devaluation\\_en.pdf](http://www.economie-tunisie.org/sites/default/files/fmi_impact_of_tunisia_currency_devaluation_en.pdf)

40 تقرير وزارة المالية حول تنفيذ ميزانية ديسمبر 2018، ص. 10، متاح في [http://www.finances.gov.tn/sites/default/files/2019-08/note\\_sur\\_lexecution\\_de\\_budget\\_fin\\_dccembre\\_2018.pdf](http://www.finances.gov.tn/sites/default/files/2019-08/note_sur_lexecution_de_budget_fin_dccembre_2018.pdf)

41 Riadh Bechir, "La Pauvreté et les Disparités Régionales et Locales en Tunisie: une Analyse Statistique, Observatoire de la Francophonie Economique", DROFE, vol. 5, November 2019, [https://ofe.umontreal.ca/fileadmin/ofe/documents/Documents\\_de\\_travail/DROFEno5.pdf](https://ofe.umontreal.ca/fileadmin/ofe/documents/Documents_de_travail/DROFEno5.pdf)

2020. حيث سجّلت قطاعات رئيسية على غرار السياحة والنقل انخفاضا في أنشطتها بنسبة 42.7 في المائة و29.6 في المائة على التوالي، وبالتالي انخفضت عائدات السياحة بنسبة 65 في المائة بين سنتي 2019 و2020<sup>42</sup>. و حيث لم تكن تونس مؤهّلة لمبادرة مجموعة العشرين لتخفيف أعباء الديون ونظرا لافتقارها إلى خطة انعاش مناسبة بسبب المقاومة القوية من قبل البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية، اتخذت الحكومة التونسية تدابير سطحية للغاية وغير كافية لدعم الشركات والأسر الفقيرة<sup>43</sup>. وبحلول نهاية عام 2020، أغلقت 5.4 في المائة من الشركات أبوابها بشكل نهائي، وأغلقت 7.7 في المائة من الشركات بشكل مؤقت، وصرحت 37.2 في المائة من الشركات التي لازالت تنشط أنها معرضة لخطر الإغلاق الدائم في ظل هذه الظروف<sup>44</sup>.

وبالتالي فإنه من الواضح أن المصالح الخارجية لم تشارك أبدا في ترسيخ الديمقراطية بطريقة تخدم المطالب الاجتماعية لغالبية الشعب التونسي أو تتحدى المصالح الاقتصادية الموجودة مسبقا للاتحاد الأوروبي - سواء كتكتلة أو من خلال العلاقات الثنائية-. كما لعبت الولايات المتحدة وتركيا ودول الخليج مثل قطر والإمارات والسعودية دورا في تقوية أو زعزعة استقرار القوى السياسية القائمة وفقا لمصالحها في المنطقة، بينما حرص حراس رأس المال الدولي ألاّ تحيد الدولة التونسية عن القواعد النيوليبرالية المفروضة على الجنوب العالمي<sup>45</sup>.

وعبّر انتخاب المرشح «الدّخيل» قيس سعّيد في أكتوبر 2019 في حدّ ذاته عن آمال التونسيين في تحرير البلاد من قبضة السياسيين الفاسدين والجشعين المنتمين الى النظام الجديد والقديم الذي أعيد تشكيله. ولكن سرعان ما واجهت هذه الآمال العوائق المؤسسية الموصوفة أعلاه. فهو لم يكن يتمتع بدعم كتلة برلمانية، لذلك واجه قيس سعّيد أزمات سياسيّة أعمق ممّا واجهها أسلافه، رغم تعيينه رئيس حكومة من محيطه<sup>46</sup>. وتصاعدت الأزمات وبلغت ذروتها مع سوء إدارة الوباء من قبل حكومة المشيشي<sup>47</sup>. وقد ساهم ذلك في ارتفاع معدّلات الوفيات بين السكان في جوان وجويلية من سنة 2021، وعجّل قرار الرئيس في 25 جويلية بإعلان حالة الطوارئ وإقالة الحكومة وتجميد أنشطة البرلمان ومن ثمّ حلّه، وإنهاء سردية «النجاح الديمقراطي» الذي كان قد فشل في تلبية الحاجيات الأساسية للمواطنين. وحتى مع التفسير المثير للجدل والخلافي للفصل 80 من الدستور، كان جليا أن انتزاع سعّيد للسلطة كان مدعوما من قبل شريحة كبيرة من المواطنين في ذلك الوقت حيث تمكن من الحصول على اللقاحات والأكسجين الذي يحتاجه آلاف التونسيين الذين كانوا قد غرقوا في أسوأ أزمة صحيّة عرفتها البلاد على الإطلاق في الوقت الذي كان فيه المشيشي، رئيس الحكومة، يقضي عطلة نهاية الأسبوع في أفخم فندق في البلاد، وهو ما مثّل القسّة التي قصمت ظهر البعير.

42 UNDP, "Impact Économique du Covid-19 en Tunisie Analyse en Termes de Vulnérabilité des Ménages et des Micro et Très Petites Entreprises", متاح على <https://www.undp.org/fr/tunisia/publications/etude-sur-limpact-%C3%A9conomique-du-covid-19-en-tunisie>

43 Maha Ben Gadha, "Tunisia Joins Forces to Save Global Capital, Bar Al Aman, 2020, <https://www.researchmedia.org/tunisia-joins-forces-to-save-global-capital-maha-ben-gadha/>

44 IFC, COVID -19 en Tunisie: Publication des résultats de l'étude d'impact socio-économique sur le secteur privé- متاح على <https://pressroom.ifc.org/all/pages/PressDetail.aspx?ID=26097>

45 Youssef Cherif, "La Tunisie, un Champ d'Affrontement Entre les Pays du Golfe", orientxx.info, 12 April 2018, متاح على <https://orientxxi.info/magazine/la-tunisie-un-champ-d-affrontement-entre-les-pays-du-golfe,2387>

46 شغل هشام المشيشي منصب مستشار لرئيس الجمهورية ثم وزير للداخلية ومن ثمّ تم تعيينه رئيسا للحكومة.

47 Thierry Brésillon, "Tunisie: Affrontement au Sommet Entre Kais Saied et Hichem Mechichi", February 2021, Middle East Eye, متاح على <https://www.middleeasteye.net/fr/decryptages/tunisie-kais-saied-hichem-mechichi-crise-politique-ennahdha-qalb-tounes>

### 3. تغيير جذري؟ الاقتصاد بعد 25 جويلية

منذ 25 جويلية حثَّ المجتمع الدولي قيس سعيد على «الرجوع إلى المسار الديمقراطي»<sup>48</sup> وواصل الضغط على حكومة بودنَّ للتوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي لضمان استمرار تنفيذ «الإصلاحات الهيكلية» من أجل الحصول على أموال جديدة لدعم البلاد<sup>49</sup>. وستسمح هذه القروض الممنوحة بالعملات الأجنبية للبلاد بتجنّب التخلف عن سداد ديونها الخارجية، كما ستسمح لها بمواصلة اقتناء منتجات مثل القمح والنفط والغاز والأدوية والمكونات الصناعية وما إلى ذلك من الخارج. وردًا على ذلك، ظهر مساران متباينان، وهما مسار رئيس الدولة ومسار الحكومة.

فمن جهته، أعلن الرئيس خارطة طريق سياسيّة لإجراء استفتاء على الدستور ولتنظيم انتخابات جديدة. وأما على على الصعيد الاقتصادي، فقد أصدر الرئيس ثلاث قرارات تناول أحدها حظر سلوك المضاربة غير القانوني في محاولة يائسة للحدّ من التضخّم الجامح. كما أصدر سعّيد قانون عفو ينصّ على أن يقوم الأفراد الذين ارتكبوا جرائم اقتصادية بتقديم تعويضات اجتماعية واقتصادية لصالح أشدّ المناطق فقرا، على أمل أن تبتّ الأموال المعاد استثمارها بعض الديناميكية الاقتصادية في تلك المناطق. وأصدر سعّيد أيضا قانونا غامضا للشركات الأهليّة لتشجيع مبادرات التنمية المحلية التي يقودها المجتمع الأهلي. إضافة إلى ذلك، أمر في عديد التصريحات بمراجعة الدين الخارجي دون الإعلان عن نيّته إلغائه. وبينما تمتدّ خارطة الطريق السياسية على طوال عام 2022، تطلّ الآثار المتوقعة لهذه المبادرات الاقتصادية غير واضحة، وعلى أفضل تقدير، لن يتمّ قطف ثمارها أنيا.

وأما من الجانب الحكومي، فقد قام وزير الاقتصاد والتخطيط سمير سعّيد، الذي تولى منصبه بوزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، بنشر جدول المشاورات القطاعية بين الوزارات والقطاعات والمجتمع المدني والفاعلين المهنيين لإعداد البرنامج التنموي 2023 - 2025. وخلافا للتقاليد الجارية في إعداد خطط التنمية الخماسيّة، فهي المرة الأولى في تاريخ تونس الحديث التي تعمل فيها الحكومة على مثل هذه الأجندة قصيرة الأجل والتي يبدو أنها تتماشى تماما مع جدول سداد ديون البلاد، ممّا يشير إلى أن هذا الحوار سيكون إجراء شكليا لتميرير الإصلاحات المرتبطة ببرامج التعاون الدولي أي برامج الجهات المانحة. وفي الآن نفسه، قدّم فريق - يضمّ وزير الاقتصاد والتخطيط نفسه بدعم من محافظ البنك المركزي - برنامج الإصلاح 2022 - 2025 إلى صندوق النقد الدولي دون مناقشة مسبقة مع أصحاب المصلحة، ولم يتمّ إلا بتقديم ملخّص للوثيقة في مؤتمر صحفي. ولا يختلف هذا البرنامج بأي شكل من الأشكال عن الإصلاحات الحكومية السابقة، فهو يهدف إلى تحقيق فائض أولي للميزانية بحلول عام 2026 بغرض ضمان تسديد الديون. كما أنّ البرنامج المعلن يعيد نفس خطاب تشجيع الاستثمار من خلال إلغاء التراخيص لتسهيل الولوج إلى الأسواق، ويعيد إنتاج نفس النهج المحاسبي وهو: تقليص عجز الميزانية عن طريق خفض كتلة أجور القطاع العام وإلغاء الدعم واستبداله بتحويلات موجّهة للعائلات المعوزة. وبعبارة أخرى، فإن تحقيق التوازنات الاقتصادية الكليّة يتمحور فقط حول خفض عجز الميزانية بهدف الوصول إلى الفائض الأولي وهو ما يستبعد منذ البداية إمكانية إعادة التفاوض على الديون، وهو ما يبقى عبء هذا التعديل بالضرورة على ظهر دافعي الضرائب.

48 مجلس الاتحاد الأوروبي، بيان صحفي، 27 جويلية 2021، متاح على

<https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2021/07/27/tunisia-declaration-by-the-high-representative-on-behalf-of-the-eu/pdf>

انظر أيضا البيان الصحفي الصادر عن سفارة الولايات المتحدة في تونس، «بيان رؤساء البعثات المشتركة بشأن تونس: 10 ديسمبر 2021»، متاح على

<https://tn.usembassy.gov/heads-of-mission-joint-statement-on-tunisia-10-december-2021/>

49 يذكر برنامج الإصلاح الاقتصادي لبودنَّ صراحة أن تعبئة التمويل الخارجي مشروطة بإتمام البرنامج مع صندوق النقد الدولي.

وحتى قبل اندلاع الحرب الروسية ودون أيّ تقييم مسبق لتداعيات ارتفاع أسعار النفط أو التأثير الذي سيحدثه رفع الدعم عن بعض المنتجات على التضخم الإجمالي، قرّرت حكومة بوردن رفع أسعار النفط في محطات الوقود بصورة شهرية وسعر التبغ والسكر والكهرباء حتى تتمكن من الجلوس على طاولة المفاوضات مع صندوق النقد الدولي.

وعلى الرغم من الخطاب النقدي للرئيس حول وكالات التصنيف ورفضه القاطع للتدخل الأجنبي وإعطاء الأولوية لـ «إرادة الشعب»، تواصل حكومته الترويج لنفس الحجج حول «الإصلاحات الضرورية» التي يجب على تونس تنفيذها ولكن مع اختلاف على مستوى التعابير المستخدمة، على سبيل أنه سيتم توجيه الدعم نحو الأكثر احتياجا وليس إلغاءه، وأنه سيتم مراجعة دور الدولة في القطاعات الاستراتيجية وليس خصوصية المؤسسات العمومية. وغالبا ما يتم استخدام النسب المحاسبية مثل تكلفة الأجور/ الناتج المحلي الإجمالي لإبراز الوزن غير المبرر للقطاع العام في الاقتصاد وتأثيره المزاحم على الاستثمار. فتصبح بذلك حجج مثالية للبرجوازية المحلية التي تعتبر أن النقابيين هم ريعيو القطاع العام ويجب تقليص سلطتهم لصالح القطاع الخاص المحلي، تماما كما يرى البنك الدولي العائلات والجماعات المهنية التي تسيطر على قطاعات بأكملها على أنهم ريعيون منتفعون من الاقتصاد التونسي ويجب أيضا تقليص قوتهم لصالح القطاع الخاص الدولي.

ونظرا لأن الناتج المحلي الإجمالي، وهو مقام في النسبة التي تحتسب كلفة الأجور، كان منخفضا جدا لعدة سنوات، فقد أصبح من السهل جدا التوصية بإجراءات ملموسة لتقليل هذه النسبة عن طريق تخفيض البسط، أي الرواتب، عن طريق تجميد هذه الأخيرة أو عن طريق خطط التقاعد<sup>50</sup>، وخصوصية المؤسسات العمومية - من خلال وكالة للتصرف في أصول الدولة.

وبينما لا تميّز هذه النسبة المحاسبية بين الموظفين الحكوميين العاملين في الجيش وقوات الأمن والتربية والصحة العمومية الذين يتلقون رواتبهم من الوزارات التابعين لها وبالتالي تثقل أجورهم على ميزانية الدولة، وبين موظفي المؤسسات العمومية الذين لا تدفع رواتبهم من ميزانية الدولة بل تتم تغطيتها من عائدات مؤسساتهم العاملين بها<sup>51</sup>. وعلاوة على ذلك، يتأتى جزء مهم من موارد الميزانية الخاصة بالدولة من الاقتطاعات من المصدر من رواتب موظفي الوظيفة العمومية، وبالتالي لا يمكنها خفض كتلة هذه الأجور بدون احتساب خطر تقليص إيراداتها الإجمالية ودون استبدالها بضرائب أخرى. وحتى على الصعيد الاجتماعي، فنظرا لعدم استقرار الانتداب في القطاع الخاص<sup>52</sup>، غالبا ما يكون موظفو القطاع العام الفئة الوحيدة من الأجراء التي يمكن أن تستفيد من القروض الاستهلاكية أو القروض العقارية، كما أنهم غالبا ما يكونون ضامين لأسرهم لأشكال أخرى من الائتمان.

وما يجب أخذه بعين الاعتبار هو أن الضغط لتخفيض فاتورة الأجور ليس حجة محاسبية فنية محايدة كما يبدو للبعض لأن هذا التخفيض لن يمس أبدا من الجهاز الأمني<sup>53</sup>. وفي الواقع، لقد شهدت وزارة الداخلية أكبر زيادة في الأجور خلال العقد الماضي، في حين أن كتلة أجور وزارة الصحة لم تزد إلا في

50 وقد صدر بالفعل مرسوم بشأن التقاعد المبكر وتم حظر الاتفاقيات الخاصة بزيادة الأجور مع الاتحاد العام

التونسي للشغل، بالإضافة إلى المنشور الداخلي (رقم 20) الذي يمنع مفاوضات الوزارات مع النقابات القطاعية.

51 حسب التقارير الصادرة عن وزارة المالية، فإن الشركات المملوكة للدولة التي تواجه أكبر الصعوبات المالية هي تلك التي شهدت انخفاضا حادا في الإيرادات من العملة الأجنبية بسبب الأزمات الخارجية مثل تراجع السياحة وارتفاع أسعار النفط وخفض قيمة الدينار، وهو ما أدى إلى تفاقم قدرتها على تحمّل الديون الخارجية.

52 Fadi Ali Riza, "What Democracy for Tunisian Workers", Rosa-Luxemburg-Stiftung, February 2020, <https://rosaluxna.org/wp-content/uploads/2020/02/What-Democracy-for-Tunisian-Workers.pdf>

53 Hakim Fekih, "Trop de Dépenses, Trop de Fonctionnaires" Nawaat, November 2020, <https://nawaat.org/2020/11/08/trop-de-depenses-trop-de-fonctionnaires-deconstruire-le-mythe/>

عام 2021 - بعد الانتداب الإضافي أثناء أزمة كورونا - ولكن سرعان ما عادت إلى التقشّف في السنة الموالية. وهكذا، يقع عبء تدابير التقشّف في نهاية المطاف على قطاعات التعليم العمومي والصحة العموميّة والنقل العمومي، أين يملك الاتحاد العام التونسي للشغل نقابات قطاعية قوية ومنظمة بشكل جيد. لذلك لا يمكن أن نقرأ مطالب صندوق النقد الدولي للحكومة للتوصل إلى اتفاق مع الاتحاد العام التونسي للشغل بشأن الإصلاحات قبل مجيئها إلى طاولة المفاوضات إلاّ في هذا السياق.

وعلى الرغم من أن الاتحاد العام التونسي للشغل واجه العديد من التحديات، على غرار الانقسامات الداخلية وإدارة الأزمات السياسية الوطنية والصراعات القطاعية خلال العقد الماضي، وعلى الرغم من طبيعته البيروقراطية، فقد تمكن من لعب دور سياسي مهمّ وتمكّن من الحفاظ على قوّته في المقاومة الاجتماعية، حيث أنّ الاتحاد يمثّل الفصيل الأكبر في التعبئة ضد الإصلاحات التي تستهدف منخرطيه وبسبب قدرته على توحيد مجموعات المصالح الأخرى. وقد كان الاتحاد متعاوناً في أوقات الأزمات حيث قبل بتجميد زيادة الأجور لمدة ثلاث سنوات، وقبل التغيير الذي طرأ على معدلات الضرائب وقبل بالمساهمة الإضافية بنسبة 1 في المائة من قبل الموظّفين في صناديق الضمان الاجتماعي، وهو ما يمثّل في نهاية المطاف توزيع العبء على أفقر الفئات. وقد ركّز الاتحاد في مطالبه الرئيسية مع الحكومة أو مع نظيره من القطاع الخاص، أي الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، بشكل أساسي على تعويض إنخفاض إيرادات العمال من خلال ربطها بارتفاع التضخم وتحسين الظروف الاجتماعية لأعضائه. لكن العدد المتزايد من العاطلين عن العمل والعمال الغير المنخرطين في الإتحاد والفئات المهمّشة وكذلك الشباب الساخط على الطبقة السياسية - الذين لا يرون أنفسهم ممثّلين في خطاب الاتحاد العام التونسي للشغل الذي يركّز على الحفاظ على «امتيازات» القطاع العام على الرغم من نقائصه - يمثّلون اليوم تحدياً حقيقياً لإجراء حوار شامل تحت رعاية الاتحاد. ولن يتمّ قبول نسخة ثانية من الحوار الوطني لعام 2013 والذي من أجله حصل الاتحاد - ضمن الرباعي - على جائزة نوبل للسلام، خاصة وأن دوره في قيادة رؤية اقتصادية بديلة واضحة للبلاد كان غائباً بشدّة خلال ذلك الحوار.

إن المراهنة على الاتفاق مع إتحاد الشغل لتميرير إصلاحات صندوق النقد الدولي لا يمكن إلاّ أن يدل على الاستهانة بقوة الإزعاج التي تمتلكها النقابات القطاعية والجهوية والفئات الأخرى مثل الفلاحين أو العاطلين عن العمل. وكذلك فإن المراهنة على شعبية قيس سعيّد لتميرير هذه الإصلاحات من خلال حكومة بودنّ يعني التقليل من شأن التوترات الاجتماعية التي قد تنتج عنها والتي ستدعمها الأحزاب المستبعدة من المشهد السياسي، وهو ما من شأنه أن يزيد من خطر ترسيخ الحكومة في نهجها الأمني والاستبدادي وأن يقلص أي إمكانية للعودة إلى العملية الديمقراطية في تونس، وقد يؤدي ذلك إلى تفاقم الوضع المتوتر.

## 4. الخطر الداهم: أزمة الديون والركود التضخمي

يجب أن يكون جلياً لجميع صانعي السياسة التونسيين أن الوضع المالي الخارجي يشكل تهديداً حقيقياً ووشيكاً لأية عملية ديمقراطية أو سياسية. وإذا ما واصلت المؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف في ربط قروضها باتفاقية مع صندوق النقد الدولي، فمن المرجح أن تواجه تونس مفاضلة صعبة بين استخدام احتياطي النقد الأجنبي لخدمة ديونها أو استخدامه لمواصلة استيراد القمح والنفط والأدوية وغيرها من المكونات الصناعية التي تشهد أسعارها ارتفاعاً متزايداً بسبب الحرب الروسية في أوكرانيا.

ولن يساهم رفع الدعم بالعملة المحلية<sup>54</sup>، أو خصوصية المؤسسات العمومية، أو إزالة الحواجز أمام الاستثمار بطريقة غير انتقائية على النحو الموصى به من قبل المؤسسات المالية الدولية في حلّ عجز الحساب الجاري التي هي أصل عدم استدامة الدين الخارجي. فلا تهدف التوصيات الحالية سوى إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، المنخفض هيكلًا في حين أن العجز التجاري يتزايد هيكلًا. وحتى إذا تمّ التوصل إلى اتفاق استثنائي مع صندوق النقد الدولي أو مع دائنين آخرين للحفاظ على قدرة الاقتصاد على مواصلة «أدائه الطبيعي» في عام 2022<sup>55</sup> ولضمان سداد الديون أو السندات المستحقة في السوق الدولية، فإنّه لن يتمّ إلاّ تأجيل التهديد إلى السنوات التالية، أي عندما يكون مستوى خدمة الدين أعلى بكثير مما كان عليه في عام 2022، لا سيما مع استمرار تدهور الميزان التجاري الطاقى والغذائي<sup>56</sup>.

يدرك صندوق النقد الدولي مخاطر الركود التضخمي الذي يهدد أوروبا عقب اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، وفرض الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى عقوبات على روسيا. وستصبح الاحتياطات من العملة الأجنبية نادرة بشكل متزايد وسيتمّ تخصيصها حصريًا للسلع الأساسية مثل القمح والأدوية. ومع استمرار نزوب التدفقات الخارجية - بسبب ارتفاع كلفة التداين على الأسواق المالية الدولية والانخفاض المحتمل في تحويلات العمالة والاستثمار الأجنبي المباشر - فإنه إذا لم يتمّ حذف «الإتفاق مع صندوق النقد أولاً» من قبل جهات الإقراض الثنائية والمتعددة الأطراف الأخرى، فإن هذا الوضع سيدفع البلاد عاجلاً أم آجلاً إلى التخلف عن سداد ديونها الخارجية. ولا تمثل تونس استثناء هنا، إذ أنّ أزمة الديون الدولية تلوح في أفق معظم البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل التي تعتمد بشكل كبير على واردات القمح والنفط والغاز.

و يهتم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ودول مجموعة السبع التي سوف تواجه تحديات اقتصادية وأمنية مهمة مع دول المنطقة أن لا يتفاقم تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي لهذه البلدان، لذلك فمن الضروري التفكير في اتخاذ قرارات جريئة في ظلّ الرئاسة الألمانية لمجموعة السبع، على سبيل إلغاء الديون الثنائية من جانب واحد. وقد يكون الاجتماع الذي سيعقد في يونيو فرصة أفضل للترويج لمبادرات أكثر فاعلية من تلك التي تم اتخاذها خلال سنة 2020 في إطار مجموعة العشرين والتي فشلت بشكل كبير في اقتراح مبادرة شاملة لتخفيف أعباء الديون تشمل الدائنين الخواص.

54 يوجه الدعم في تونس بشكل عام للمؤسسات العمومية أو لمطاحن الدقيق من أجل الحفاظ على الأسعار في مستوى أقل من سعر التكلفة. وتنتهج السلطات هاته السياسة العامة للحفاظ على القدرة الشرائية التي يمكن أن تدعم المستوى المنخفض لأجور الموظفين، إذ أنّ الحد الأدنى المضمون للأجور المهنية المشتركة لنظام 48 ساعة هو 130 دولاراً أمريكياً أو 122 يورو شهرياً. وعلى الرغم من أن دعم القمح/النفط يعتبر عبئاً على ميزانية الدولة، فذلك يمثل دعماً غير مباشر للأجور المنخفضة وهو في الواقع مفيد بشكل خاص للشركات الأجنبية التي تجذبها تكاليف العمالة المنخفضة.

55 بما في ذلك سداد الاعتمادات قصيرة الأجل التي تضمنها الدولة لاستيراد الحبوب والنفط والغاز وغيرها.

56 انظر

IMF Tunisia staff report article IV consultation 2021, "Tunisia: Amortization and Interest Payments of Central Government Debt", 2020-36, page 58.

انظر أيضًا معز حديدان

« Tunisie : Etat des Lieux Détaillé de la Dette Tunisienne sur le Marche Financier National et International et ses Échéanciers »,

Tustex, 28 مارس 2022، متاح على

[https://www.tustex.com/economie-actualites-economiques/tunisie-etat-des-lieux-detaille-de-la-dette-tunisienne-sur-le-marche-financier-national-et-fbclid=IwAR1wCoBmoDPY\\_bzG8cJUzgnVYXg72MmCzfCrfCY-OwPDqEwdO1xDcSL9Mz8](https://www.tustex.com/economie-actualites-economiques/tunisie-etat-des-lieux-detaille-de-la-dette-tunisienne-sur-le-marche-financier-national-et-fbclid=IwAR1wCoBmoDPY_bzG8cJUzgnVYXg72MmCzfCrfCY-OwPDqEwdO1xDcSL9Mz8)

## 5. النظرة المستقبلية: كيفية الابتعاد عن القيود الخارجية والداخلية

يجب على صنّاع القرار التونسيين التفكير في استراتيجية قصيرة المدى لتجنّب فخّ التقشّف والتعامل مع الضغوط الخارجية بالتوازي مع الإصلاحات التي يجب أن تضع الأسس لاستراتيجية متوسطة وطويلة المدى لمعالجة جذور مشكلة التداين الخارجي.

ولئن أظهرت الحرب الروسية في أوكرانيا والأزمة المالية لعام 2008 مدى اختلاف المصالح الاقتصادية والاستراتيجيات بين دول الاتحاد الأوروبي، فإنه لا يزال من غير الواضح إلى أي مدى ستصرف هذه الدول كتكتلة متماسكة تجاه بلدان شمال إفريقيا. فبينما تحاول ألمانيا تقليل اعتمادها في مجال الطاقة على روسيا بإستبدال مصادرها إلى توفير دول أخرى في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، ستواجه فرنسا وإسبانيا وإيطاليا تدفّقات جديدة من المهاجرين من شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء. وفي غياب تعديل جذري لميزان الدفوعات، ستظل تحويلات العمال/ المهاجرين المصدر الرئيسي لإيرادات العملات الأجنبية للبلدان غير المصدرة للنفط، وهو ما سيقص من تعاونها في السيطرة على الهجرة. وعلاوة على ذلك، قد تجد الشركات الأوروبية صعوبة في العمل في بيئة اجتماعية تتسم بالتوترات المتزايدة والتهديدات الأمنية جنوب البحر الأبيض المتوسط. لذلك فمن مصلحة أوروبا، سواء كتكتلة أو كدول أعضاء، أن تقدم نهج تعامل مختلف لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط بدلا من زيادة نقاط ضعفها. ويُعدّ منح القسط الثاني المتمثل في 300 مليون أورو من حزمة المساعدات المالية الكلية التي كان قد تمّ التعلّدها بها خلال أزمة فيروس كورونا خطوة أولى جيدة. ولكن ذلك لم يعد كافيا، فالأكثر استعجالا هو الدفع للتوصل إلى اتفاق أوسع مع الدائنين الخواص للسماح بإعادة هيكلة الديون بالإضافة إلى دعم أكبر للبلدان التي ستواجه آثار الحرب.

فإذا لا يسنح الوقت للمفاوضات المتعددة الأطراف لمواجهة التهديدات الوشيكة الي تحدد بتونس، وفي حال لم يكن لدى البلاد الفرصة السياسيّة لإعلان تخلفها عن السداد، فيجب إجراء مفاوضات ثنائية عاجلة بشأن إلغاء الديون مع ألمانيا وفرنسا والمملكة العربية السعودية - كبرى الدائنين الثنائيين - وهو ما قد يمثّل الخيار الأكثر واقعية في البيئة الجيوسياسية المتغيّرة في الوقت الراهن، وسيكون في نهاية المطاف أقلّ تكلفة سياسيا واقتصاديا لهذه البلدان من عواقب عدم التحرك. أيضا، إنّه من الضروري تعزيز العلاقات الاستراتيجية مع الجزائر لتأمين إمدادات الغاز وتقليل فواتير الطاقة. كما يمكن أن يكون الاتفاق على تبادل العملات بين البنكين المركزيين حلاً لتقليل الاعتماد على العملات الأجنبية لشراء الغاز. وتمثّل الترفيع من مستوى التجارة والاستثمار مع ليبيا، التي تعدّ سوقا مهمّا للمواد الفلاحية ولقطاع البناء في تونس، أمرا ضروريا في المستقبل القريب. وفي سياق ارتفاع أسعار الزيوت النباتية، فإنّ من مصلحة تونس أن تتفاوض على إزالة القيود المفروضة من جانب الإتحاد الأوروبي على الحصص السنوية لزيت الزيتون التونسي وخاصة الزيت المعبأ، لا سيما في ظلّ احتمال محصول جيّد لموسم 2022 - 2023.

وأما على الصعيد المحلي، فإنه من الضروري أن يعكس هذا المنطق في صنع السياسات الذي يركز على أولوية خدمة الدين الخارجي للتركيز على اقتصاد أكثر مرونة يضمن خلق فرص العمل وخلق قيمة عالية و توفير أجر لائق داخل البلاد، ممّا من شأنه أن يشجّع الناس في النهاية على عدم الهجرة.

وبعبارة أخرى، سوف تقتل التدابير التقشفية أي مشروع للتعافي الإقتصادي في مهده، فالإنفاق العام ليس قضية محايدة بل إنه خيار استراتيجي يجب أن يفي بأهداف سيادة الغذاء والطاقة، ويجب أن يفي باحتياجات التونسيين قبل إعطاء الأولوية للدائنين. كما يجب أن يقع التخطيط للإنفاق العام المستقبلي

على مدى يتجاوز دورة سداد الديون، كما يجب أن تكون أهدافه قابلة للقياس الكمي والتقييم أي على سبيل المثال تقييم الرفاهية التي ستنتج من هذا الانفاق وكيفية إعادة توزيعها بشكل عادل.

ولذا يجب على تونس أولاً أن تدعم الفلاحة والفلاحين من خلال برامج الإنفاق العام الكبرى لتأمين محاصيل القمح والشعير. فبالرغم من أن مستويات هطول الأمطار الإيجابية نسبياً يمثل عاملاً من شأنه أن ينقذ محصول هذا الموسم. فإن ذلك لا يكفي لضمان الاكتفاء الذاتي من الحبوب، بسبب الجفاف المستمر والكوارث المناخية المتسارعة. لذلك فإنه من الضروري إدارة الموارد المائية بصفة محكمة، فضلاً عن تحسين سعة التخزين التي يجب إدارتها محلياً لتقليل تكاليف النقل.

ومن المهم أيضاً الامتناع عن اتخاذ قرارات خاطئة من شأنها زيادة الأسعار محلياً. فمثلما يجب تطبيق تدابير ضد المضاربة ووضعيات الهيمنة الإقتصادية بطريقة صارمة وعادلة، ويجب تجنّب مناخ «مطاردة الساحرات» والحملات العشوائية التي قد تؤدّي في نهاية المطاف إلى أن تشني عمليات الاستثمار في أنشطة التخزين والتوزيع. إن تعزيز إدارة الموارد بهدف عدم إهدارها وتنظيم المهن الوسيطة مثل النقل الفلاحي وتقنين هوامش الربح لدى المتدخلين في المنظومات الفلاحية والتخطيط المسبق للأسعار والكميات وضمان التوزيع العادل للمياه والأسمدة سوف يؤمن استمرارية المنظومات وسيقلل من ضغوط التضخم الداخلية على المدى القصير والمتوسط. بذلك تكون سياسة الإنفاق من أجل احتواء التضخم أكثر فاعلية من المحاولات الغير مجدية للبنك المركزي التونسي برفع سعر الفائدة، والتي تهدف أساساً إلى تقليص الإئتمان الاستهلاكي بدون مراجعة حقيقية لطبيعة هذا الإستهلاك. كما يجب أيضاً استخدام الإنفاق العام لتعزيز قدرة تونس على التعامل مع الأزمات الداخلية، ويجب دعم لجان مجابهة الكوارث بكل الوسائل اللوجستية والمالية للتوخي من الكوارث وتجنّبها، مثل الأمراض التي تصيب المحاصيل والحرائق التي يمكن أن تسببها درجات الحرارة المرتفعة والفيضانات. كما يجب استبدال الإعفاءات الضريبية وسياسات دعم التصدير للمحاصيل التي تتطلب موارد مائية وموارد طاقة عالية ببرنامج يدعم الزراعة المستدامة في المناطق المتأثرة بالتغيرات المناخية والجفاف بشكل خاص. كل هذا سيؤدي حتماً إلى تقليص مواطن الضعف و إلى تخفيف حدة الأزمات الخارجية وتقليل الاعتماد على المنتجات المستوردة، وهذا ما يجب أن يعنيه تحديداً «توجيه الدعم لمستحقه».

ويجب أن تتمتع الأسر والشركات الصغيرة والمتوسطة في المقام الأول بالإعفاءات الضريبية والإنفاق العمومي و التخطيط الائتماني لتقليل العبء الضريبي عليهم ولتوفير حوافز تسمح لهم بتغيير أنماط استهلاكهم وتساهم في التحول الإيكولوجي. فمثلاً، يجب أن يكون الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة والألواح الشمسية ورسكلة النفايات متاحاً للشركات الصغيرة والشركات الأهلية والأسر، حيث يتمتعون بأكثر أهلية للحصول على إعانات الاستثمار التي تقدمها الهيئة التونسية للاستثمار. يجب منح الأولوية للاستثمارات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات التي توفر فرص عمل ولها تأثير بيئي محدود، بدلاً من الاستثمارات الكبرى التي تهدف أساساً للتصدير وتوفير العملات الأجنبية أما بالنسبة للاستثمارات الرأسمالية الكثيفة فينبغي توجيه الحوافز الضريبية حصرياً إلى القطاعات التي تستوعب العمالة ولها تأثير بيئي محدود ولا ينجر عنها تدفقات من العملة الصعبة إلى الخارج.

ولا يمثل ما تم ذكره إلا أمثلة قليلة على كيفية تعزيز مرونة البلاد والحد من مواطن ضعفها. كما أصبح من الملح اليوم التركيز على مسألة قيمة العمل، وذلك بإعادة تقييم الرواتب في جميع القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية، مثل رواتب عمال القطاع الصناعي والزراعي والبناء ومهندسي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والباحثين وأطباء القطاع العام والعاملين في مجال الصحة والتعليم، ويجب أن يكون هذا أولوية السياسات العامة للحد من هجرة الأدمغة وتوفير بيئة عمل مناسبة والقضاء على الفقر

وعدم أمان العمل، وتحقيق المساواة في الرواتب بين الجنسين. وعلاوة على ذلك، يتعيّن توفير الضمان الاجتماعي كحق دستوري والنأي به عن منطق السوق، و يجب إعتبار الإنفاق العام في هذه المسائل بمثابة استثمار وليس تكلفة.

لقد أصبح جليا اليوم لمعظم الطبقة السياسية والمجتمع الدولي أنه من المستحيل العودة إلى الوضع السابق ل 25 جويلية ، بعد استحواذ الرئيس قيس سعيد على جميع السلطات. و هو يتحمل الآن المسؤولية الكاملة عن تغيير قواعد اللعبة. وأن الرهان عى فشله هو مخاطرة بإعادة البلاد إلى أيدي نفس النخبة السياسية المسؤولة عن هذه الإخفاقات. ومع ذلك، فمن الضروري اليوم تحدّي الرؤية الفردية والنموذج السلطوي للرئيس من خلال تشكيل تحالف شعبي للمنظمات الوطنية والحركات التقدمية لإعادة صياغة قواعد اللعبة لصالح غالبية المواطنين. إن الشرط الأساسي لفعالية مثل هذا التحالف يتمثل في تكريس الدستور الجديد للحوار الاجتماعي، ويمكن للاتحاد العام التونسي للشغل أن يلعب دورًا حاسمًا في تحقيق هذا الهدف. ويتمثل الشرط الثاني في ضمان الدستور لحقوق الإنسان والحريات، وضمان استقلالية القضاء، ووضع الآليات للحد من الإفلات من العقاب والدولة البوليسية، وتزويد المؤسسات المستقلة بالوسائل الملائمة لأداء دورها في جعل صانعي السياسات مسؤولين بشكل فعال أمام ناخبيهم. علاوة على معالجة نقاط الضعف الدستورية التي وصفناها، من قبيل توزيع السلطات بطريقة فعالة في إطار تعديل النظام السياسي وتحقيق توازن واضح بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. أما بالنسبة للحوار الاجتماعي فالأهم هو أن يتيح إحداث نقلة نوعية في النموذج الاقتصادي.

كإحدى الإصلاحات المؤسسية التي يمكن أن تُسهم في تحسين التخطيط والنتائج الاقتصادية، يُمكن أن تصبح وزارة الاقتصاد والتخطيط هيئة فوق وزارية تنسق السياسات الإقتصادية بطريقة فعالة بين المؤسسات السيادية، مثل البنك المركزي ووزارة المالية ووزارات الفلاحة والصناعة والطاقة والبيئة والشؤون الاجتماعية، ويَجِب أن تستند هذه السياسات إلى دراسات اقتصادية وتقييماتٍ قبلية و بعدية من أجل تقييم نتائج السياسات المُنفَّذة ، كما يجب تسيير السياسات النقدية والمالية والقطاعية بطريقة موازية على أن يتم دعمها، عند الضرورة، ببرامج التعاون الدولي في المجالات التي تكون إستراتيجيةً للبلد، مثل البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا والاستثمارات التي تساهم في التكيّف مع تغيّر المناخ والإدارة الجيّدة للموارد. ويجب أن تكون الأهداف السياسيّة، مثل التوظيف الشامل و السيادة الغذائيّة والطاقيّة ، أهدافا يمكن قياسها بمؤشّرات كمية و تُساءلُ عنها الحكومات، بما في ذلك البنك المركزي، أمام الممثلين المنتخبين، ويجب قبل أيّ شيء توفير آليات المحاسبة الديمقراطية إذا لا نريد أن تحدث المحاسبة الشعبيّة في الشوارع.

Ali Riza, Fadil, "What Democracy for Tunisian Workers", Rosa Luxemburg Stiftung, February 2020, available at <https://rosaluxna.org/wp-content/uploads/2020/02/What-Democracy-for-Tunisian-Workers.pdf>

Krichen, Aziz, "La Gauche et son Grand Récit, Comprendre L'Économie de Rente", Legal Agenda Tunisie Spécial Issue, no. 24, 2022 <https://english.legal-agenda.com>

Riadh Bechir, "La Pauvreté et les Disparités Régionales et Locales en Tunisie: une Analyse Statistique, Observatoire de la Francophonie Economique, DROFE, vol. 5, November 2019, available at [https://ofe.umontreal.ca/fileadmin/ofe/documents/Documents\\_de\\_travail/DROFEno5.pdf](https://ofe.umontreal.ca/fileadmin/ofe/documents/Documents_de_travail/DROFEno5.pdf)

Ben Gadha, Maha, "La Justice Sociale: L'Objectif Inatteignable de la Révolution Tunisienne", Rosa Luxemburg Stiftung, 2017, available at <https://rosaluxna.org/wp-content/uploads/2022/05/RLS-TUN-justice-sociale-06-02-2017.pdf>

Ben Gadha, Maha, "Tunisia Joins Forces to Save Global Capital, Bar Al Aman, 2020, <https://www.researchmedia.org/tunisia-joins-forces-to-save-global-capital-maha-ben-gadha/>

Bouzaiene, Amine, "Tax Justice in Tunisia: An Ideal Crushed by Debt Policies", Friedrich Ebert Foundation, November 2021, available at <https://library.fes.de/pdf-files/bueros/tunesien/18725.pdf>

Brésillon, Thierry, "Tunisie: Affrontement au Sommet Entre Kais Saied et Hichem Mechichi", February 2021, Middle East Eye, available at: <https://www.middleeasteye.net/fr/decryptages/tunisie-kais-saied-hichem-mechichi-crise-politique-ennahdha-qalb-tounes>

Cherif, Youssef, "La Tunisie, un Champ d'Affrontement Entre les Pays du Golfe", orientxx.info,, 12 April 2018, available at <https://orientxxi.info/magazine/la-tunisie-un-champ-d-affrontement-entre-les-pays-du-golfe,2387>

Delpuech, Aida, & Samia Hanachi, "Without a Constitutional Court, We Have No Defence Against Authoritarianism", Inkyfada.com, 2021, available at <https://inkyfada.com/en/2021/07/29/constitutinal-court-delay-kais-saied-tunisia/>

Fekih Hakim, "Trop de Dépenses, Trop de Fonctionnaires' Deconstruire le Mythe" Nawaat, November 2020, available at <https://nawaat.org/2020/11/08/trop-de-depenses-trop-de-fonctionnaires-deconstruire-le-mythe/>

GIZ, Enquête Sur la Corruption en Tunisie, [www.giz.de/tunisie](http://www.giz.de/tunisie), December 2020, available at <https://inlucc.tn/wp-content/uploads/2021/03/GIZ-ETUDE.pdf>

Guellali, Amna, "La Réconciliation Économique Renaît de ses Cendres", Nawaat, May 2017, available at <https://nawaat.org/2017/05/10/la-reconciliation-economique-renait-de-ses-cendres/>

Haddad, Mohamed, and A Tunis, "le Parlement Tunisien Vote une Loi Controversée sur la Corruption", Le Monde Afrique, 14 September 2017, available at [https://www.lemonde.fr/afrique/article/2017/09/14/a-tunis-le-parlement-tunisien-vote-une-loi-controversee-sur-la-corruption\\_5185758\\_3212.html](https://www.lemonde.fr/afrique/article/2017/09/14/a-tunis-le-parlement-tunisien-vote-une-loi-controversee-sur-la-corruption_5185758_3212.html)

Hdidane, Moez, "Tunisie: Etat des Lieux Détaillé de la Dette Tunisienne sur le Marche Financier National et International et ses Échéanciers", Tustex, 28 March 2022, available at [https://www.tustex.com/economie-actualites-economiques/tunisie-etat-des-lieux-detaille-de-la-dette-tunisienne-sur-le-marche-financier-national-et?fbclid=IwAR1wCoBmoDPY\\_bzG8cJUzgNYVXg72MmCzfCrCY-OwPDqEwdO1xDcSL9MZ8](https://www.tustex.com/economie-actualites-economiques/tunisie-etat-des-lieux-detaille-de-la-dette-tunisienne-sur-le-marche-financier-national-et?fbclid=IwAR1wCoBmoDPY_bzG8cJUzgNYVXg72MmCzfCrCY-OwPDqEwdO1xDcSL9MZ8)

International Crisis Group, "La Transition Bloquée: Corruption et Régionalisme en Tunisie", Rapport Moyen-Orient et Afrique du Nord, no. 177, 10 May 2017, available at <https://icg-prod.s3.amazonaws.com/177-la-transition-bloquee-corruption-et-regionalisme-en-tunisie.pdf>

Louati, Imen and Chafik Ben Rouine, "Impacts of Tunisia's Currency Devaluation, Briefing Paper no. 11, Tunisian Observatory of the Economy, 2021, available at [http://www.economie-tunisie.org/sites/default/files/fmi\\_impact\\_of\\_tunisia\\_currency\\_devaluation\\_en.pdf](http://www.economie-tunisie.org/sites/default/files/fmi_impact_of_tunisia_currency_devaluation_en.pdf)

Martin, Alexander and John M. Carey, "Why Tunisia's Parliamentary Electoral Formula Needs to be Changed", Arab Reform Initiative, 13 January 2022, available at <https://www.arab-reform.net/pdf/?pid=21020&plang=en>

Mighri, Hamza, and Maxime Poulin, "The Role of Parliaments in SSG: The Case of Tunisia", DCAF Geneva Center for Security, 2020, available at [https://www.dcaf.ch/sites/default/files/imce/PRD/Role\\_Parliaments\\_Tunisia.pdf](https://www.dcaf.ch/sites/default/files/imce/PRD/Role_Parliaments_Tunisia.pdf)

Powers, Colin, "Chronicles of a Death Foretold, Democracy and De-Development in Tunisia", Noria Research, April 2022, available at [https://noria-research.com/wp-content/uploads/2022/04/Noria-Research\\_Chronicles-of-a-Death-Foretold\\_2022\\_ENG-1.pdf](https://noria-research.com/wp-content/uploads/2022/04/Noria-Research_Chronicles-of-a-Death-Foretold_2022_ENG-1.pdf)

Rijkers, Bob, Carolin Freund, and Antonio Nucifora, 2014. All in the Family: State Capture in Tunisia. Policy Research Working Paper, no. 6810, World Bank, available at <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/17726>

Said, Karim ben, "BLOCK' Aleca, Principale Revendication du 1er Mai", la presse.tn, May 2019, available at <https://lapresse.tn/5332/block-aleca-principale-revendication-du-1er-mai/>

Samson, C, "L'Encadrement Juridique de la Conditionnalité des Accords de Confirmation du Fonds Monétaire International", Etudes Internationales, vol. 19, no. 4, pp. 651–61.

Santi, Emanuele, Saoussen Ben Romdhane, and Mohamed Safouane Ben Aïssa's "Impact of Libya's Conflict on the Tunisian Economy: A Preliminary Assessment", AFDB, 2011, available at <https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/The%20Impact%20of%20Libyan%20Conflict%20on%20Tunisia%20ENG.pdf>

UNDP, "Impact Économique du Covid-19 en Tunisie Analyse en Termes de Vulnérabilité des Ménages et des Micro et Très Petites Entreprises, available at <https://www1.undp.org/content/dam/tunisia/docs/Publications/UNDP-TN-Impact-covid-sur-l%27%C3%A9conomie-tunisienne-2020.pdf>



تنويه:

هذا المقال لا يعكس بالضرورة موقف منظمة روزا  
لوكسمبورغ - مكتب شمال إفريقيا.



**ROSA  
LUXEMBURG  
STIFTUNG**

مكتب شمال إفريقيا  
North Africa Office